عبد الحسين ألجلبي ودروه في مجلس الأمة العراقي ١٩٢٥-١٩٣٧

م.د.فلاح حسن كزار

الملخص

شهد تاريخ العراق المعاصر بروز عدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية ، التي قدر لها تأدية دور فاعل على مسرح أحداثه السياسية والاجتماعية آنذاك، ومن بين تلك الشخصيات النائب والوزير والعين عبد الحسين ألجلبي الذي دخل بشكل أو بآخر في مسيرة أحداث تاريخ العراق منذ أواخر العهد العثماني حتى عام ١٩٣٩، إذ تولى وظائف إدارية وتسنم عدة مناصب وزارية (وزارة المعارف تسع مرات ، وزارة الأشغال والمواصلات، وزارة الري و الزراعة) ، فضلا عن انتخابه عضوا في مجلس النواب العراقي لثلاث دورات متتالية (١٩٢٥، ١٩٢٨، ١٩٣٠) ، وتعينه عضوا في مجلس الأعيان العراقي خلال الفترة (١٩٣٣- ١٩٣٧).

جاء اختياري لدراسة هذه الشخصية كونها لم تدرس سابقا دراسة علمية أكاديمية من جهة ، ولإظهار ما خفي منها من جهة ثانية لاسيما دوره في مجلس الامة العراقي خلال المدة (١٩٢٥-١٩٣٧)، وذلك بهدف سد بعض ثغرات تدوين مسار الأحداث التاريخية وصولا إلى فهم أعمق لتطور الأحداث ، وعليه تطلب تقسيم البحث إلى عدة محاور، ابتدأت بالتعريف بنسبه وشخصيته وانتهت بانتهاء عينيته في مجلس الأعيان عام ١٩٣٧. وهنا أنا لا ادعي الكمال لبحثي فالكمال لله سبحانه وتعالى ، وحسبي إن قدمت موضوعا بحثيا قد يرفد المكتبة التاريخية بما احتواه من معلومات، فضلا عن فتحه الآفاق أمام باحثين آخرين لإضافة معلومات وبيانات جديدة تزيد الموضوع اثراءا وتزيل عنه ما كان مبهما.

Abstract

Modern Iraq's history saw a number of political and social personalities, that her role as an actor on the stage of the then social and political events, and between those characters mp and Minister Abdel Hussein Al-Chalabi eye contributed in one way or another in Iraq date events since late March 1925 until 1939, attaching several starters portfolios management functions (Ministry nine times. , Ministry of works and transport, the Ministry of irrigation and Agriculture), as well as being elected a member of the Iraqi Council of representatives to three consecutive sessions (1925, 1928, 1930).

Optional came to study this profile being previously taught academic study on the one hand, and to show what hidden from her hand, to fill some of the gaps to jot down the path of historical events leading to a deeper understanding of the evolution of events, and it split into multiple search requests axes, initiated by definition by personality and expired with designated by a member of the Senate in 1937.

المحور الأول / نسبه وولادته :

هو عبد الحسين بن علي بن محمد هادي بن حسن بن محمد أغا بن عبد الرضا درويش ألحجيجي[١] ،من قبيلة طي[٢] ، التي كانت تقيم في جزيرة ابن عمر شمالي الموصل وقدمت إلى بغداد مع السلطان العثماني سليمان خان الثاني (١٦٤٢- ١٦٩١)[٣]، فأقطعها بعض الأراضي، وكان جده محمد هادي أول من حمل لقب (ألجلبي)[٤] ، من العائلة بعد منحه إياه من قبل الحكومة العثمانية التي عينته حاكما لمدينة الكاظمية[٥] ،وجاء ذلك التعين اثر المنهج الذي اختطته تلك الحكومة في إدارة شؤون المناطق الخاضعة لها وفق نظام الالتزام أو الضمان ، حيث

يقوم الضامن بدفع جزءا من مبلغ الضمان للحكومة عاجلا ويؤجل دفع الجزء الأخر إلى موعد معلوم ، وبالمقابل تعطي الحكومة الضامن حق التصرف المطلق في البلدة لأستحصال الأموال ، وتتعهد له بتقديم كافة المساعدة له لتحصيل تلك الأموال ، وبقي آل ألجلبي يديرون شؤون بلدة الكاظمية ويشرفون عليها وفق هذا النظام حتى عام ١٨٦٥[٦].

ولد عبد الحسين ألجلبي في مدينة الكاظمية المقدسة عام ١٨٧٧[٧] ، تعلم القراءة والكتابة فيما يعرف آنذاك (بالكتاتيب)[٨] ، إذ لم يقدر له التعلم في المدارس الحكومية ، لذلك وصفه البعض بأنه قليل المطالعة ، ويستغرق وقتا طويلا في قراءة أية ورقة رسمية حتى وان كانت تتضمن اسطرا قليلة[٩].

امتهن العمل التجاري وعمره ثمانية عشر عاما اثر وفاة والده حتى انه حل محله في رئاسة العائلة وإدارة أملاكها[١٠] ، فعد من كبار ملاكي أراضي بغداد وتجارها[١١] ، كان من المعارضين لفرض الانتداب البريطاني على العراق والساعين إلى تأسيس حكما وطنيا فيه[١٢]، شغل عدة مناصب وزارية ، فضلا عن عضويته في مجلس الأمة العراقي (مجلسي النواب والأعيان) حتى وفاته في آذار عام ١٩٣٩[١٣].

المحور الثاني/ دوره السياسي والاجتماعي :

مارس عبد الحسين الجابي العمل السياسي أواخر العهد العثماني حينما عين عضوا في محكمة قضاء الكاظمية، وعضوا في مجلس إدارة ولاية بغداد حتى عام ١٩١٧[١٤] ، بعد احتلال بريطانيا العراق (١٩١٤-١٩١٨) ، أدرج اسمه ضمن قائمة الأشخاص العشرون الذين دعاهم الحاكم السياسي البريطاني العام السير آرنولد. تي .ويلسون "Arnold. T. Wilson" [١٥]، لمقابلته في الثاني من حزيران عام ١٩٢٠ للمداولة بشأن عقد مؤتمر عام يتولى إدارة شؤون البلاد ، وتحديد شكل الحكم الذي يرغب فيه العراقيون[١٦]، - فيما بعد – ونتيجة لمكانته ومنزلته الاجتماعية حظي منزله بزيارة الأمير فيصل بن الحسين[١٧] بعد وصوله بغداد في التاسع والعشرين من حزيران عام ١٩٢١، وقد رحب عبد الحسين ألجلبي بتلك الزيارة وألقى قصيدة شعرية بتلك المناسبة[١٨] ، وقد أثارت تلك الزيارة التساؤل في نفوس بعض الحاقدين عليه ،كون أن الأمير فيصل بن الحسين فضل زيارة منزله على باقي منازل أشراف الكاظمية ووجهائها[١٩]، هذا وبعد تتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكا على العراق في الثالث والعشرين من آب عام ١٩٢١ أقام سليمان فيضي[٢٠] حفلة بتلك المناسبة يوم الثاني من تموز من العام ذاته دعي إليها اغلب تجار العراق ووجهائه بضمنهم عبد الحسين ألجلبي[٢١] ، وصف بأنه طيب القلب محبا ومشجعا للحركة العلمية[٢٢] ، لاسيما إذا ما علمنا بأنه تبرع عام ١٩٢١ بمبلغ ألف روبية[٢٣] لبناء مدرسة أهلية في مدينة الكاظمية[٢٤] .

في السادس عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٢انتخب عضوا في مجلس إدارة بلدية الكاظمية، حسب ما أكده كتاب متصرفية لواء بغداد ذي العدد ٣٢٤/ ٧٠٢٣ الصادر آنذاك[٢٥]، وفي آذار من العام ذاته انضم إلى الهيئة المؤسسة للحزب الوطني العراقي[٢٦]، بعدها تسنم عدة مناصب وزارية وكالاتي :

١- وزيرا للمعارف تسع مرات : (تشرين الثاني ١٩٢٢ ، آذار ١٩٢٥، حزيران ١٩٢٥، أيلول ١٩٢٩، تشرين الثاني ١٩٢٩، آذار ١٩٣٠، تشرين الأول ١٩٣١، آب ١٩٣٤، آذار ١٩٣٥) قام فيها بأعمال إدارية كثيرة[٢٧] .

٢- وزيرا للأشغال والمواصلات : في حكومة عبد المحسن السعدون [٢٨]المتشكلة في السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٢٥ وبقي في منصبه هذا حتى الخامس والعشرين من تموز من العام ذاته، ورغم هذه الفترة القصيرة الا ان الوزارة استطاعت انجاز بعض المشاريع الخدمية كإنشاء مستشفى ومخفر صحي في الرمادي، والاهتمام بمشروع تصفية مياه الكرادة بين عامي ١٩٢٥- ١٩٢٦ وغيرها من المشاريع الأخرى [٢٩]، بعدها صدرت إرادة ملكية بإسناده منصب وزير المعارف [٣٠]، ويذكر ساطع ألحصري [٣١]سبب ذلك التغيير - حسب ما ابلغه رئيس الحكومة آنذاك عبد المحسن السعدون -شخصيا- إلى انه لم يوفق في إدارة شؤون وزارة الأشغال والمواصلات، لاسيما وانه يوقع على تقارير واقتراحات مهمة لايعرف ماذا تتضمن ، وانه ليس من المناسب

استدعاء احد البريطانيين العاملين في الوزارة الى مجلس الوزراء للاستيضاح عن تلك التقارير والمقترحات [٣٢].

٣- وزيرا لوزارة الري والزراعة : وجاء استحداث هذه الوزارة وفق الفقرة الرابعة من المنهاج الحكومي لحكومة جعفر العسكري [٣٣]الثانية التي تشكلت في الحادي والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٢٦ [٣٤]، والتي أكدت على توحيد أعمال الزراعة والبيطرة والري والتجارة في وزارة واحدة [٣٥]، وبعد موافقة مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في العاشر من شباط عام ١٩٢٧ على استحداثها ومصادقة مجلس النواب على ذلك في الثلاثون من آذار من العام ذاته [٣٦] صدرت إرادة ملكية في اليوم السادس من آب عام ١٩٢٧ ،وجاء إسنادها اليه كجزء من إحداث توازن (سياسي - طائفي) في الحكومة المتشكلة [٣٧]، كما تسنم المنصب ذاته وكالة في حكومة نوري السعيد [٣٨] الأولى (٢٣/آذار/١٩٣٠- ١٩/تشرين الأول/١٩٣١ [٣٩]، تمهيدا لإلغائها [٤٠]، وذلك للاقتصاد في النفقات الحكومية التي كانت تعاني عجزا كبيرا في ميزانيتها العامة لذلك العام-١٩٣٠-، فضلا عن إنها أصبحت تدار بالوكالة وان عدد كادرها الإداري قليل جدا لايستوجب وضع تخصيصات مالية كبيرة لها ، كما إن هناك إمكانية إلحاق الدوائر المرتبطة بها بوزارة أخرى ، وقد استطاعت الحكومة تشريع قانون الإلغاء الذي اقره مجلس النواب في جلسته المنعقدة في الرابع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٣٠ بعدما ألحقت دوائرها بوزارة الأشغال والمواصلات [٤١]، والتي استبدل اسمها إلى وزارة الاقتصاد والمواصلات [٤٢].

على الرغم من تسنم عبد الحسين ألجلبي لتلك المناصب الوزارية ، إلا انه سعى للحفاظ على دوره ومكانته الاجتماعية بين العامة والخاصة من الناس، بوصفه احد كبار تجار بغداد ووجهائها ، فكان يتحين الفرص لاسيما في المناسبات للتقرب منهم، فيسعى للتواجد فيها من باب إثبات الوجود ، فعل سبيل المثال لا الحصر، عند هجوم الإخوان الوهابية التابعين لعبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود [٤٣]على العشائر العراقية القاطنة جنوب العراق في الحادي عشر من آذار عام ١٩٢٢ وعجز الحكومتين العراقية والبريطانية على المواجهة ، قرر بعض زعماء القبائل ورجال الدين العراقيين لاسيما الشيخ مهدي الخالصي الكبير [٤٤]عقد مؤتمر في كربلاء [٤٥]، لوضع خطة للدفاع عن البلاد ، فتم تشكيل لجنة للإشراف على عقده ، فكان عبد الحسين ألجلبي احد أعضائها [٤٦]، كما كان ضمن الوفد المرسل من قبل الشيخ مهدي ألخالصي الكبير إلى منزل رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن النقيب [٤٧] في الرابع والعشرين من حزيران عام ١٩٢٢ لتحذيره من مغبة عقد معاهدة مع بريطانيا دون الإشارة فيها إلى إلغاء الانتداب البريطاني على العراق [٤٨]، كما في توجه في شباط عام ١٩٢٤ مع عددا من وجهاء العراق بزيارة إلى الشريف حسين بن علي [٤٩]، والد الملك فيصل الأول في الأردن للاطمئنان على صحته ، وبعد انتهاء الزيارة أهداه الشريف حسين بن علي وسام النهضة من الدرجة الثانية [٥٠].

المحور الثالث/ دوره في مجلس الامة (مجلسي النواب والاعيان)

١- عضويته في مجلس النواب

أولا / الدورة الانتخابية الأولى (١٦/تموز/١٩٢٥ – ١٩/كانون الثاني/١٩٢٨):

دخل عبد الحسين ألجلبي إلى عالم السياسة من أوسع أبوابه اثر فوزه بأول دورة انتخابية لأول مجلس نيابي عراقي منتخب في تاريخه المعاصر ممثلا عن لواء بغداد، والذي عقد أولى جلساته في السادس عشر من تموز عام ١٩٢٥ [٥١]، وقد استمرت هذه الدورة الانتخابية حتى صدور إرادة ملكية بحل مجلس النواب في الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٨، وبلغ عدد جلساتها مائة وثمانية وثلاثون جلسة [٥٢]، نوقش خلالها العديد من مشاريع القوانين والتصويت على لوائح قانونية ، وتصديق اتفاقيات دولية وغيرها ، وسأستعرض أهم ما أداه النائب والوزير عبد الحسين ألجلبي من دور خلال هذه الدورة وكالاتي :

١- ابدي موافقته على لائحة تعديل بعض الفقرات والعبارات الواردة في القانون الأساسي العراقي الصادر عام ١٩٢٥ والتي اقترحتها لجنة الأمور الحقوقية النيابية وتمت مناقشتها والتصويت عليها في مجلس النواب ، مع الإشارة إلى انه لم يبد أي رأي في مسائل التعديلات تلك على غرار ما أورده العديد من النواب [٥٣].

٢- خلال مناقشة احد التقارير المتعلق مسألة الاهتمام بشؤون معارف البلاد ، والمطالبة بزيادة افتتاح عدد المدارس في الألوية العراقية بنسب عادلة ، والمطالبة بزيادة التخصيصات المالية لوزارة المعارف ، لم الحظ

أي دور له في المناقشات بصفته وزيرا للمعارف رغم إن التقرير أشاد بجهود وزارة المعارف بزيادة عدد المدارس في الألوية العراقية لاسيما الشمالية منها [٥٤].

٣- لدى مناقشة مجلس النواب للائحة القانونية المرسلة من رئاسة مجلس الوزراء العراقي المتعلقة بالمعاهدة العراقية- البريطانية الجديدة والموقعة في الثالث عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٦ [٥٥]، حصل اعتراض حول تصديقها من قبل العديد من أعضاء مجلس النواب الذين طالبوا عدم الاستعجال بشان المصادقة عليها والتأني في دراستها، وعلى النقيض من ذلك نجده قد طالب مع عدد من النواب على ضرورة الاستعجال بإقرارها والمصادقة عليها [٥٦].

٤- كان من المؤيدين لقانون(تشويق الزراع لاستعمال المضخات لسنة ١٩٢٦) حينما عرضت لائحته القانونية للتصويت والتي تضمنت إعفاء المزارعين الذين يستخدمون المضخات لسقي المزروعات من بعض الضرائب [٥٧].

٥- الملاحظ خلال هذه الفترة حصول الكثير من المناقشات داخل المجلس النيابي حول قضايا مهمة كعلاقة الدولة العراقية مع مملكة الحجاز ، ومناقشة مسألة ضبط الحدود بين البلدين ، ومنع تجاوز القبائل النجدية على الحدود والعشائر العراقية ، فضلا عن مناقشة قضايا التعليم ووسائل النهوض به ، ورفد المدارس بأساتذة من خارج القطر وغيرها،إلا إني لم أجد أي دور له فيها سواء كان في إبداء الرأي أو المناقشة [٥٨].

٦- وكونه من فئة التجار لم الحظ له أي دور أثناء مناقشة مجلس النواب للائحة قانون (غرف التجارة لسنة ١٩٢٦) ، والتي قصد منها حماية وضمان حقوق التجار أمام الحكومة [٥٩].

٧- أثار المنهاج الحكومي لحكومة جعفر العسكري الثانية (١٩٢٦/١١/٢١ – ١٩٢٨/١/٨) الذي ألقاه رئيس الحكومة داخل مجلس النواب للحصول على ثقة المجلس ردود أفعال متعددة بين مؤيد ومعارض له ، إلا أني لم أر أي ردة فعل مؤيدة أو معارضة تجاهه من قبل النائب عبد الحسين ألجلبي [٦٠].

٨- كان احد المصوتين لصالح لائحة قانون انضمام العراق للاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء دائرة دولية في باريس لمعالجة أمراض الحيوانات السارية ، والتي خولت ملك العراق صلاحية القيام بما يقتضي من الترتيبات لانضمام العراق إلى تلك الاتفاقية ، وفي الوقت ذاته صوت لصالح لائحة قانون انضمام العراق(لمعاهدة مناهضة الرق الموقعة في جنيف في الخامس والعشرين من أيلول عام ١٩٢٦) [٦١].

٩- احد الموفقين على لائحة قانون (اتفاقية بحرة) الموقعة بين دولتي العراق ونجد ، وبموجبها تعهدت الدولتان بمعاقبة كل منهما للقبائل القاطنة على أراضيها إذا قامت بالاعتداء على قبائل الدولة الأخرى عقابا صارما من قبل الحكومة التابعة لها ، وتحميل رئيس القبيلة المعتدية مسؤولية ذلك الاعتداء [٦٢].

ثانيا /الدورة الانتخابية الثانية (١٩/آيار/١٩٢٨ – ١/تموز/١٩٣٠):

انتخب في هذه الدورة الانتخابية ممثلا عن لواء بغداد ، و دامت جلسات مجلس النواب فيها إلى الأول من تموز عام ١٩٣٠ إذ صدرت إرادة ملكية بحله ، وبلغ عدد جلساته مائة وأربعة وأربعون جلسة [٦٣]،شهدت خلالها تقديم العديد اللوائح القانونية والتصويت عليها، فضلا عن ما تخللها من نقاشات حادة، وسأستعرض أهم مواقف النائب فيها وكالاتي :

١- تأييده للائحة (قانون المكس) المفروضة على (التتن والتنباك)، والتي أقرت زيادة (آنة) [٦٤]واحدة على كل كيلو غرام منتج من التتن داخل العراق اي من اثنتا عشرة آنة إلى ثلاثة عشرة آنة، وكذلك بالنسبة للزيادة على التنباك المنتج في العراق اي من عشرة آنات الى إحدى عشرة آنة [٦٥].

٢- احد المؤيدين للائحة(قانون إعفاء مشروع إسالة الماء الى مدينة النجف) من رسوم الواردات الكمركية لعام ١٩٢٨، واحد الموافقين على لائحة (قانون شطب البقايا غير القابلة للتحصيل لسنة ١٩٢٨) ويقصد بها الضرائب القديمة التي لايمكن تحصيلها [٦٦].

٣- احد الموافقين على (قانون إعفاء شركة النفط الانكليزية – الفارسية المحدودة من رسم الترانسيت لسنة ١٩٢٨)، رغم الخلافات الكبيرة التي نشأت داخل المجلس بشأنه [٦٧].

٤- ظهر اسمه ضمن قائمة المخالفين – ولأول مرة – عند التصويت على فقرة من فقرات تقرير اللجنة المشتركة المؤلفة من لجنتي الأمور الاقتصادية والمالية بشأن ضريبة الأشجار وطريقة جبايتها، والتي اقترحت استبدال طريقة التعداد في جباية ضريبة الأشجار بطريقة استيفاء الضريبة في محل الاستهلاك ، وقد تم رفض

هذه الفقرة عند التصويت عليها لكثرة المعارضين لها [٦٨]، واعتقد ان سبب ذلك الرفض من قبله يعود إلى كونه يمتلك أراض زراعية كبيرة ، وان تطبيق ذلك القانون من شأنه إن يلحق به ضررا ماديا كبيرا.

٥- احد المصوتين لصالح لائحة (قانون توسيع مدينة بغداد لسنة ١٩٢٨)، والذي خول الحكومة سن الأنظمة الخاصة بكيفية تمليك أراضي المدينة [٦٩].

٦- مع بدء الاجتماع الاعتيادي الأول لمجلس النواب في دورته الثانية في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٢٨ ، تم ترشيحه ليكون كاتبا للمجلس ، إلا إن ذلك لم يتم بسبب حصوله على صوت واحد عند التصويت عليه [٧٠].

٧- احد الموافقين على لائحة (قانون رسم المكس على الملح لسنة ١٩٢٩)، وبموجبها فرضت ضريبة على الملح المنتج في العراق بمقدار نصف آنة عن كل كيلوغرام منتج وزنا [٧١].

٨- احد الموافقين على لائحة (قانون التنزيلات من أموال الأوقاف لستة ١٩٢٩) ،والتي خولت وزير الأوقاف تنزيل الديون الباقية للأوقاف من ملتزمي الأوقاف خلال المدة ١٩١٤- ١٩٢٢ بنسبة ١ – ١٥% من مجموع بدلات الالتزام المتحققة [٧٢].

٩- احد الموافقين على لائحة (قانون حسم النزاع في أراضي لواء المنتفك لسنة ١٩٢٩)، والتي أجازت تشكيل لجنة من سكان اللواء بإرادة ملكية تتألف من رئيس وأربعة أعضاء تتولى تلك المسالة [٧٣].

١٠- احد الموافقين على لائحة(قانون تشجيع المشاريع الصناعية لسنة ١٩٢٩)، والتي تضمنت منح إعفاءات ضريبية لأصحاب تلك المشاريع [٧٤].

١١- لدى طرح لائحة (قانون المعارف العامة لسنة١٩٢٩) للمناقشة نشأت خلالها مناقشات حادة تجاهها ،لم أجد أي دور له لاسيما من باب إبداء الرأي كونه كان وزيرا سابقا للمعارف [٧٥].

ثالثا / الدورة الانتخابية الثالثة (١/تشرين الثاني/١٩٣٠ – ٩/تشرين الثاني/١٩٣٢):

فاز في هذه الدورة ممثلا عن لواء بغداد أيضا ، وبلغ مجموع عدد جلسات مجلس النواب فيها مائة وسبعة وثلاثون جلسة ، ويمكن إدراج أهم مواقفه فيها بصفته نائبا ووزيرا للمعارف ووزيرا بالوكالة لوزارة الري والزراعة وكالاتي :

١- احد الموافقين على لائحة (قانون التعرفة الكمركية لسنة ١٩٣٠) التي بموجبها زيدت رسوم الوارد الكمركي بنسبة (١- ٥) روبية على بعض السلع المستوردة كالملابس والسجاد والأثاث وغيرها، وذلك بهدف تشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها [٧٦].

٢- احد الموافقين على تصديق لائحة (المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٣٠) [٧٧].

٣- بصفته وزيرا لوزارة الري والزراعة وكالة ، استطاع الإجابة على بعض التساؤلات التي وجهت اليه من قبل بعض النواب ومنها : ما الفائدة من تأسيس شعبة للري في مندلي ؟ وهل هي لتحسين حالة الري هناك ؟ فأجاب قائلا: لاتوجد شعبة للري هناك . وان كل مافي الأمر إن الوزارة أرسلت موظف صغير من موظفي الوزارة وبصحبته عامل بناءا على طلب متصرف لواء ديالى لمراقبة تقسيم المياه وتحسين وسائط وطرق توزيعها، وأمام إصرار بعض النواب على وجود تلك الشعبة ، ومطالبتهم الحكومة بضرورة إلغائها لعدم جدوى وجودها واقتصادا في النفقات ، أجاب الوزير إن الحكومة ساعية لتقليل عدد موظفي الوزارة [٧٨].

٤- استطاع الإجابة بصفته وزيرا للمعارف على استفسار بعض النواب حول شرط اجتياز الطلاب للامتحان العام للتقديم في المدارس العالية مشيرا إلى إن المادة العشرون من قانون المعارف العامة رقم (٢٨) لسنة ١٩٢٧ أكدت على ذلك [٧٩].

٥- احد الموافقين على تعديل لائحة (قانون ضريبة الدخل رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٧) بقانون جديد لسنة ١٩٣٠، حيث أجاز الأخير تقليل نسبة ضريبة الدخل السنوي على الموظفين العراقيين من أربعة آلاف روبية إلى ألفي روبية، وبالمقابل زيدت نسبتها على الموظفين الأجانب من ٣% إلى ٩% وذلك بهدف معالجة الأزمة المالية التي مرت على البلاد آنذاك [٨٠].

٦- في إحدى الجلسات المشتركة (تضم أعضاء مجلسي النواب والأعيان) التي عقدت للمذاكرة حول بعض المواد التي وردت ضمن لائحة (قانون رسوم البلديات لسنة ١٩٣١) ، والتي أشارت إلى زيادة في نسبة الضرائب على أصحاب المهن والحرف الصناعية – بحسب اقتراح مجلس الأعيان – فقد عارض ذلك من خلال امتناعه مع عدد غير قليل من النواب التصويت على فقرات تلك اللائحة، الأمر الذي أدى إلى رفضها من قبل

مجلس النواب بغالبية عدد أعضائه [٨١]، ويبدو إن سبب رفضه يعود كونه من فئة التجار وأصحاب المصانع وان تصديق تلك اللائحة من شانه الإضرار بمصالحه.

هذا ويمكن توضيح اهم مواقفه من بعض القضايا المهمة التي تمت مناقشتها داخل المجلس النيابي للفترة (١٩٢٥- ١٩٣٢) بالاتي :

١- موقفه من تعديل معاهدة ١٩٢٢ العراقية – البريطانية بمعاهدة ١٩٢٦: بعد ورود كتاب من رئاسة مجلس الوزراء إلى المجلس النيابي في الثامن عشر من كانون الثاني عام ١٩٢٦ والمتضمن (لائحة قانون المعاهدة المنعقدة بتاريخ الثالث عشر من كانون الثاني ١٩٢٦ بين العراق وبريطانيا)، عرض على المجلس أعلاه ، فكان احد الموافقين عليها ، وقد حظيت بموافقة أغلبية أعضاء المجلس أيضا [٨٢]، كما كان احد المؤيدين على تعديل هذه المعاهدة بلائحة قانون معاهدة الثلاثين من حزيران عام ١٩٣٠بعد إن عرضت على المجلس النيابي في إحدى جلساته [٨٣].

٢- موقفه من قضية امتياز النفط [٨٤]: حظيت قضية منح الامتيازات لشركات التنقيب الاجنبية عن النفط في العراق باهتمام مجلس النواب العراقي، لاسيما وان اغلب نوابه كان هدفهم من ذلك تخفيف بعض الأعباء عن كاهل الشعب جراء عقد الاتفاقيات مع شركات النفط الأجنبية ،فعندما عرضت حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة (١٤/ كانون الثاني/١٩٢٨- ٢٨/نيسان/١٩٢٩)، لائحة قانون إعفاء شركة النفط الانكليزية – الفارسية من رسم الترانسيت على مجلس النواب ،حصلت مشادات كلامية بين عدد من أعضائه المؤيدين والمعارضين لهاو الأمر الذي تطلب تأجيل عرضها إلى جلسة لاحقة حيث تم إقرارها بأغلبية بسيطة وكان عبد الحسن ألجلبي احد مؤيديها [٨٥]، وبعد تشكيل نوري السعيد حكومته الأولى(٢٣/آذار/ ١٩/ تشرين الأول/ ١٩٣١)،وإعلان الملك فيصل الأول في خطاب العرش الذي ألقاه في مجلس الأمة العراقي في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٣٠، عن رغبته قيام الحكومة المتشكلة بمفاتحة (شركة النفط التركية) لتعديل الامتيازات النفطية وذلك للحفاظ على حقوق العراق وعدم التفريط بها مرة ثانية [٨٦]، وعليه دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع الشركة المذكورة واستطاعت تعديل بعض الامتيازات المنوحة لها ، بعد ذلك قدمت الحكومة العراقية لمجلس النواب (لائحة قانون تصديق الاتفاقيتين المعدلتين لامتياز شركة النفط التركية لسنة ١٩٣١) ، وتمت مصادقة المجلس عليها على الرغم من أنها لم تصل إلى الطموح المنشود وكان عبد الحسين ألجلبي احد المؤيدين لها [٨٧]، كما كان ضمن الموافقين لتصديق (لائحة قانون تصديق المقاولة المنعقدة في السابع من نيسان ١٩٣٢ لتعديل امتياز شركة النفط التركية لسن ١٩٣٢) بعد تقديمها من قبل حكومة نوري السعيد الثالثة(١٩/تشرين الأول/١٩٣١- ٢٨/تشرين الأول/١٩٣٢)، والتي صادق عليها المجلس [٨٨]، وأيد كذلك الاتفاق المعقود بين الحكومة العراقية وشركة إنماء النفط البريطانية في العشرين من نيسان عام ١٩٣٢ [٨٩].

٣- موقفه في ميدان الصناعة : قدمت حكومة عبد المحسن السعدون الثالثة(١٤/ كانون الثاني /١٩٢٨- ٢٨/نيسان/١٩٢٩) ، لمجلس النواب (لائحة قانون تشجيع المشاريع الصناعية لسنة ١٩٢٩)، والتي أوجبت على أصحاب المعامل استخدام الآلات الميكانيكية الحديثة ، وقد تقدم احد النواب باقتراح تضمن تعديل مدة إعفاء أصحاب المعامل الذين يطبقون هذه اللائحة القانونية من ضريبة الدخل ،وإعفاءات كمركية أخرى لعدة سنوات، وقد وافق اغلب أعضاء المجلس عليها بضمنهم عبد الحسين ألجلبي [٩٠]، كما كان احد مؤيدي (لائحة قانون الإعمال الرئيسية لسنة ١٩٣١) التي قدمتها حكومة نوري السعيد الأولى(٢٣/آذار/١٩٣٠- ١٩/تشرين الأول/١٩٣١) والتي تضمنت مقترحات بزيادة التخصيصات المالية لدعم المشاريع الصناعية والزراعية ومشاريع سكك الحديد ضمن ما اسماه (بمشروع الخمس سنوات) ،والذي حظي بموافقة كل أعضاء المجلس [٩١].

٢- <u>عضويته في مجلس الأعيان</u>:

في الثالث عشر من تشرين عام ١٩٣٣، صدرت إرادة ملكية بالرقم (٤٠٧) بتعينه عضوا في مجلس الأعيان [٩٢]، واستمرت عضويته في هذا المجلس حتى عام السادس والعشرين من حزيران عام ١٩٣٧ ، و سأستعرض أهم مواقفه خلال اجتماعات هذا المجلس وكالاتي:

أولا- الاجتماع الاعتيادي التاسع :

ابتدأت إعمال هذا الاجتماع في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٣٣ واستمر إلى التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٣٤ [٩٣]، عقد خلالها تسعة عشرة جلسة، وقد التحق عبد الحسين ألجلبي بهذا الاجتماع ابتداءا من جلسته الثالثة بعد أدائه اليمين الدستوري ليمارس دوره التشريعي باعتباره احد أعضاء مجلس الأعيان [٩٤]، ولم يغب عن المجلس إلا في جلسته العاشرة[٩٥] .

ابتدأ عمله بانتخابه عضوا في لجنتي المالية والاقتصاد ، و المعارف والعرائض [٩٦] ، وباعتباره عضوا في لجنة المالية والاقتصاد كان احد المؤيدين للمصادقة على المرسوم رقم (٦٣) لسنة ١٩٣٣ الصادر في التاسع والعشرين من آب عام ١٩٣٣ والذي نص على إضافة مبالغ مالية إلى ميزانية الدولة العامة لعام ١٩٣٤ لرفد باب ديوان مجلس الوزراء ، فضلا عن مصاريف أخرى وقد صادق مجلس الأعيان على المرسوم ، وفي ذات الوقت طرح في المجلس قانون إعفاء القوات الجوية الملكية البريطانية من رسم البنزين الواجب دفعه بموجب قانون رسوم البلديات على البنزين لسنة ١٩٢٦ ، وقد أيد العين عبد الحسين ألجلبي المصادقة عليه ، غير إن المجلس رفض المصادقة بالأغلبية [٩٧]،

كما ايد المصادقة على لائحة قانون التعديل الأول لسنة ١٩٣٤ لقانون التعرفة الكمركية رقم (١١) لسنة ١٩٣٣ والذي تضمن زيادة التعرفة الكمركية على البضائع المستوردة لاسيما الغذائية منها بهدف حماية المنتجات المحلية وتشجيعها ، وقد صادق المجلس عليها [٩٨]،ولدى طرح المجلس للائحة قانون الدفاع الوطني ،ضج المجلس بالمناقشات الحادة بين أعضائه لما لها من أهمية كبيرة في حفظ وصيانة حدود البلد وتعزيز استقلاله ، غير إني لم أجد أي دور للعين عبد الحسين ألجلبي في تلك المناقشات [٩٩]، وكونه وزيرا سابقا للمعارف لم الحظ أي دورا له اثناء مناقشة المجلس لابواب ميزانية الدولة العامة لسنة ١٩٣٤ لاسيما الباب المخصص لوزارة المعارف ، حيث اشتدت المناقشات حوله بين الأعضاء بشأن تصديقها [١٠٠]، هذا وكان احد المؤيدين لتصديق لائحة قانون انضمام العراق إلى الاتفاقية الدولية المتعلقة بتخفيف أحوال جرحى الحرب ومرضاها في دار الحرب الموقع عليها في جنيف في السابع والعشرين من تموز عام ١٩٢٩، وقد صادق المجلس عليها [١٠١].

بانتهاء أعمال الاجتماع التاسع لمجلس الأعيان في التاسع والعشرين من نيسان عام ١٩٣٤ ، لوحظ الأتي:

ألف المجلس سبع لجان هي : لجنة الجواب على خطاب العرش ، ولجنة المالية والاقتصاد ، ولجنة الداخلية والخارجية ، ولجنة الحقوق والأوقاف ، ولجنة الدفاع والأشغال العمومية ، ولجنة المعارف والعرائض ، ولجنة تدقيق تقارير مراقب الحسابات العام ، كما تشكلت لجان مشتركة من لجنة الداخلية والخارجية ولجنة الحقوق والأوقاف ، وقدر تعلق الأمر بالعين عبد الحسين ألجلبي ، فان لجنة المالية والاقتصاد عقدت ثمانية عشرة جلسة ،ونظرت في ثمانية عشرة لائحة ، ومرسوم واحد ورفعت تقاريرها إلى المجلس مقترحة قبول المرسوم و سبعة عشرة لائحة كما وردت من مجلس النواب ، وعدلت لائحة قانون الأعمال العمرانية الرئيسة لسنة ١٩٣٤ التي وافق عليها المجلس في جلسته الثامنة عشرة المنعقدة في الثامن والعشرين من نيسان عام ١٩٣٤، وقدمت ملاحظاتها وتوصياتها حول لائحتين اخريتين [١٠٢]، أما لجنة المعارف والعرائض فقد عقدت عدة جلسات فنظرت خلالها في العرائض المحالة إليها من رئاسة المجلس وعددها أربع وعشرين عريضة ، وأجرت ما يقتضي بشان كل منها [١٠٣].

ثانيا – الاجتماع غير الاعتيادي العاشر :

بدأت أعمال هذا الاجتماع في التاسع والعشرين من كانون الأول عام ١٩٣٤،واستمر إلى الثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٣٥، عقد خلالها عشر جلسات [١٠٤] نوقشت خلالها العديد مكن اللوائح القانونية والمراسيم ، هذا ومع بدء أعمال هذا الاجتماع لم يلتحق العين عبد الحسين ألجلبي به ، كونه عين وزيرا للمعارف وفق الإرادة الملكية المرقمة (٢٤٧) والصادرة في السابع والعشرين من آب عام ١٩٣٤ [١٠٥]ضمن حكومة علي

جودت الأيوبي[١٠٦](الأولى) (٢٧/ آب /١٩٣٤ - ٢٣/ شباط/١٩٣٥) [١٠٧]، وبقي في منصبه حتى في حكومة جميل المدفعي[١٠٨](الثالثة) (٤/آذار/١٩٣٥-١٥/آذار/١٩٣٥) [١٠٩].

عاد إلى عضويته في مجلس الأعيان في الثالث عشر من آب عام ١٩٣٥[١١٠]، فانتخب عضوا في لجنتي الحقوق والأوقاف ، والمالية والاقتصاد [١١١]، وقد لوحظ خلال جلسات هذا الاجتماع موافقته على كل اللوائح القانونية التي ناقشها المجلس [١١٢]، لاسيما المتعلقة باللجنتان اللتان شغل عضويتهما ، حيث عقدت لجنة المالية والاقتصاد ست جلسات ،نظرت خلالها في عشرة مراسيم وسبعة عشر لائحة قانونية ،ورفعت تقاريرها إلى المجلس مقترحة قبول المراسيم المذكورة اثنتا عشرة لائحة كما وردت من مجلس النواب وافترضت إضافة لائحتين هما: لائحة قانون لنقل وإضافة مبالغ إلى ميزانية الدولة العامة لسنة ١٩٣٤، ولائحة قانون لإضافة مبلغ إلى ميزانية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٥، وعدلت اللجنة خمسة لوائح قانونية خاصة وهي: لائحة قانون ضمان الموظفين لسنة ١٩٣٥، ولائحة قانون صندوق توفير البريد لسنة ١٩٣٥، وقانون تأسيس مصرف زراعي – صناعي لسنة ١٩٣٥، ولائحة قانون الأعمال الرئيسة لإدارة ميناء البصرة لسنة ١٩٣٥، ولائحة قانون ذيل قانون التقاعد المدني رقم (١٢) لسنة ١٩٣٠ بقانون السنة ١٩٣٥ [١١٣].

أما لجنة الحقوق والأوقاف ، فقد عقدت جلستين ،ونظرت في مرسومين ولائحة قانونية ، وقدمت تقاريرها الى المجلس مقترحة قبول المرسومين واللائحة كما وردت من مجلس النواب ، إلا إنها أبدت ملاحظاتها حول مرسوم الإدارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥ ، ومرسوم تعديل الإدارة العرفية رقم (١٨) لسنة ١٩٣٥، إذ رأت تبديل هذين المرسومين بلائحة قانونية كي تطبق وتنفذ في المستقبل لتنظيم شؤون المجالس العرفية في البلاد ضمانا للمصلحة العامة ، وقد حظي المقترح بالقبول من قبل أعضاء المجلس ، كما أبدت ملاحظاتها بقانون العفو عن القائمين بتنفيذ الأحكام العرفية لسنة ١٩٣٥ [١١٤].

ثالثا – الاجتماع الاعتيادي الحادي عشر لسنة ١٩٣٥:

بدأت أعماله في الثاني من تشرين الثاني عام ١٩٣٥، واستمرت إلى الخامس عشر من نيسان عام ١٩٣٦، وبلغ عدد جلساته أربع وعشرون جلسة [١١٥]، ناقش خلالها العديد من اللوائح القانونية و المراسيم ،انتخب خلاله العين عبد الحسين ألجلبي عضوا في ثلاث لجان وهي: لجنة المالية والاقتصاد ، ولجنة الحقوق والأوقاف ، ولجنة المعارف والعرائض [١١٦]، وقد استمر بحضور جلسات الاجتماع حتى الجلسة الثانية عشرة ، أيد خلالها التصويت على جميع اللوائح والمراسيم التي نوقشت فيها [١١٧]، بعدها انقطع عن حضور جلسات الاجتماع حتى حضر في الجلسة الحادية والعشرون [١١٨]، ثم ما لبث ان انقطع مرة ثانية عن حضور جلسات الاجتماع والثانية والعشرون والثالثة والعشرون [١١٩]، غير انه حضر الجلسة الأخيرة للاجتماع - الجلسة الرابعة والعشرون المشتركة- والتي شهدت مناقشات كثيرة حول لائحة قانون التفتيش الإداري لسنة ١٩٣٦، لكني لم أجد أي دور للعين فيها [١٢٠].

يبدو إن سبب انقطاعه عن تلك الجلسات كان بسبب مروره بوعكة صحية قدم على إثرها طلبا لرئاسة المجلس بمنحه إجازة لمدة خمس وعشرين يوما ، وقد وافق المجلس على طلبه في التاسع والعشرين من شباط عام ١٩٣٦ [١٢١]، وعلى الرغم من ذلك فان اللجان التي كان عضوا فيها أنجزت الأعمال الموكلة إليها وكالاتي:

لجنة المالية والاقتصاد :عقدت ثلاث وثلاثون جلسة، ناقشت فيها مرسومين و اثنان وأربعون لائحة قانونية، وقررت تعديل ست عشرة لائحة منها، و أوصت بقبول ست وثلاثين لائحة المتبقية ومرسومين [١٢٢]، أما لجنة الحقوق والأوقاف : فعقدت إحدى عشر جلسة ،ناقشت خلالها ثلاث عشرة لائحة قانونية ، وقررت قبول ثمانية لوائح منها كما وردت من مجلس النواب ، وعدلت أربع منها ، ورفضت واحدة وقد رفعت تقاريرها إلى المجلس [١٢٣]، أما لجنة المعارف والعرائض : فقد عقدت ثمانية جلسات ، ناقشت فيها لائحة قانونية واحدة ونظرت في عدد كبير من العرائض والبرقيات ، ورفعت تقاريرها إلى المجلس غير انه لوحظ إن قسما غير قليل من تلك العرائض والبرقيات لم ينظر فيها ، ويبدو إن سبب ذلك يعود إلى إن معظم أعضاء اللجنة هم أعضاء في لجان المجلس المتعددة ، فكان اشتغالهم في انجاز الأعمال المستعجلة واللوائح القانونية المهمة سببا في ذلك التأخير [١٢٤].

رابعا – الاجتماع غير الاعتيادي الثاني عشر لسنة ١٩٣٧:

ابتدأت جلسته الأولى في السابع والعشرين من شباط عام ١٩٣٧، وفيها رشح العين عبد الحسين ألجلبي لعضوية ديوان رئاسة المجلس ، وبعد إجراء الانتخابات حصل على خمسة أصوات ولم تؤهله هذه النتيجة لعضوية ديوان رئاسة المجلس [١٢٥]، واستمرت أعمال ذلك الاجتماع حتى السادس والعشرين من حزيران عام

١٩٣٧ [١٢٦]، عقد خلالها ستة عشر جلسة ، نوقش خلال جلساته العديد من اللوائح القانونية والمراسيم ، ولم يتخلف العين عبد الحسين ألجلبي عن جلساته إلا في جلسته الرابعة [١٢٧]، وما يميزه في هذا الاجتماع انه ترأس لجنتين من لجان المجلس ، وهما لجنة الجواب على خطاب العرش ، ولجنة الداخلية والخارجية والحقوق والمعارف ، فضلا عن عضويته في لجنة المالية والاقتصاد والدفاع ، ابتدءا من الثالث من حزيران عام ١٩٣٧،ويعود سبب ذلك إلى استقالة بعض الأعضاء الأعيان ، وانتهاء عضوية آخرين وتعيين اعضاءا بدلا عنهم [١٢٨]، وسأستعرض ابرز ما أنجزته تلك اللجان من إعمال وكلت إليها .

لجنة الجواب على خطاب العرش : عقدت جلسة واحدة برئاسته ونظرت في خطاب جواب العرش وقررت صياغة العريضة الجوابية الآتية " يا صاحب الجلالة: إن مجلس الأعيان ليشكر المولى عز وجل على ما أولاه من افتتاح مجلس الأمة اجتماعه هذا بيد جلالتكم ، ويبتهل إليه تعالى أن يحفظ جلالتكم ويؤيد بالدستور ملككم ، وان يحقق للبلاد كل ما تصبوا إليها من الخير والسعادة في ظل عرشكم المفدى يا صاحب الجلالة الملك المعظم" ، وقد صادق المجلس عليها [١٢٩]، أما لجنة الأمور المالية والاقتصاد والدفاع فقد عقدت ثمانية عشر جلسة ، نظرت في اثنان وعشرون لائحة قانونية ، وثلاثة مراسيم كما جاءت من مجلس النواب ،فاقترحت تعديل لائحة واحدة ، وأوصت بقبول المراسيم الثلاثة ، وإحدى وعشرين لائحة قانونية [١٣٠]، أما لجنة الداخلية والخارجية والحقوق : فعقدت إحدى عشرة جلسة برئاسته ونظرت في سبعة عشر لائحة قانونية ومرسوم واحد ، فاقترحت تعديل لائحة واحدة ، وأوصت بقبول باقي اللوائح ، فضلا عن قبول المرسوم كما جاءت من مجلس النواب [١٣١].

الاستنتاج :

من خلال استعراض أهم مواقف النائب والوزير عبد الحسين ألجلبي لاسيما داخل مجلس النواب لدوراته الثلاث والبالغ عدد جلساته فيها (مائتين وتسع عشرة جلسة) ، حضر منها (مائتين وجلسة واحدة) ،وغاب عن (ثمان عشرة جلسة)، والملاحظ أيضا بأنه لم يكن له أي دور أو موقف أو رأي اتجاه القضايا التي طرحت داخل المجلس، فقد اقتصر موقفه عند التصويت على موضوع ما بالموفقة ، إلا في حالة كون الموضوع المراد التصويت عليه له مسيس بمصالحه الشخصية ، أضف إلى ذلك انه لم يتم انتخابه أو اختياره لعضوية أية لجنة من لجان المجلس الدائمة ،كلجنة الأمور المالية، أو لجنة أمور الإدارة والسياسة، أو لجنة تحرير العريضة الجوابية على خطاب العرش وغيرها من اللجان ، ويبدو إن سبب ذلك يعود إلى تدني مستواه الثقافي ، فضلا عن إن انتخابه عضوا في مجلس النواب جاء من باب التسوية الطائفية المقيتة التي فرضتها الإدارة البريطانية المحتلة آنذاك لضمان الأصوات المؤيدة لسياساتها داخل المجلس عن طريق تأييد السياسات الحكومية التي تحقق ذلك.

كما يلاحظ خلال المدة (١٩٣٣- ١٩٣٧) وهي مدة تعينه عضوا في مجلس الأعيان، بان تعينه يشير إلى ثقل مكانته الاجتماعية - إلى حد ما- آنذاك من جهة ، ورغبة القائمين على إدارة شؤون البلاد بأحداث نوعا من التوازن (الطائفي) في مؤسسات الدولة السيادية لاسيما الدستورية منها من جهة ثانية ، وإلا بماذا يفسر تعينه في تلك المؤسسة الدستورية المهمة وهو لايمتلك نصيبا معقولا من التعليم والثقافة ، فضلا عن ان تاريخه السياسي لا يشير بصورة أو بأخرى إلى الدور الكبير الذي أداه في ذالك الجانب ، سواء عند شغله للمناصب الوزارية ، أم عضويته في مجلس النواب التي سبق الإشارة إليها، لاسيما إذا ما علمنا بأنه طيلة تلك المدة لم يناقش أو يبدي رأيا أو يعارض في اي من مشاريع القوانين أو لوائحها أو المراسيم ، بل دائما ما كان يبدي موافقته عليها رغم ما كان يدور حولها من نقاشات حادة أحيانا من قبل نواب مجلس الأمة ، والذي يؤكد ذلك بصورة واضحة هو عندما ترأس لجنتين مهمتين في مجلس الأعيان- والتي سبق الإشارة إليهما- جرت مناقشات وأثيرت تساؤلات داخل المجلس حول عملهما لاسيما لجنة الداخلية والخارجية، لكني لم أجد ردا أو إيضاحا من قبله عليها، وعلى الرغم من ذلك كله، لابد من الإشارة إلى انه عمل في كافة المناصب والوظائف التي أوكلت إليه في حدود قدرته ومعرفته ، وما كانت تمليه عليه السياسة الحزبية (الطائفية) في فترة حرجة من تاريخ العراق المعاصر ، فترة بداية بناء المؤسسات الدستورية والإدارية فيه ، والتي مثلت حجر الأساس لتطوير بناء تلك المؤسسات لاحقا.

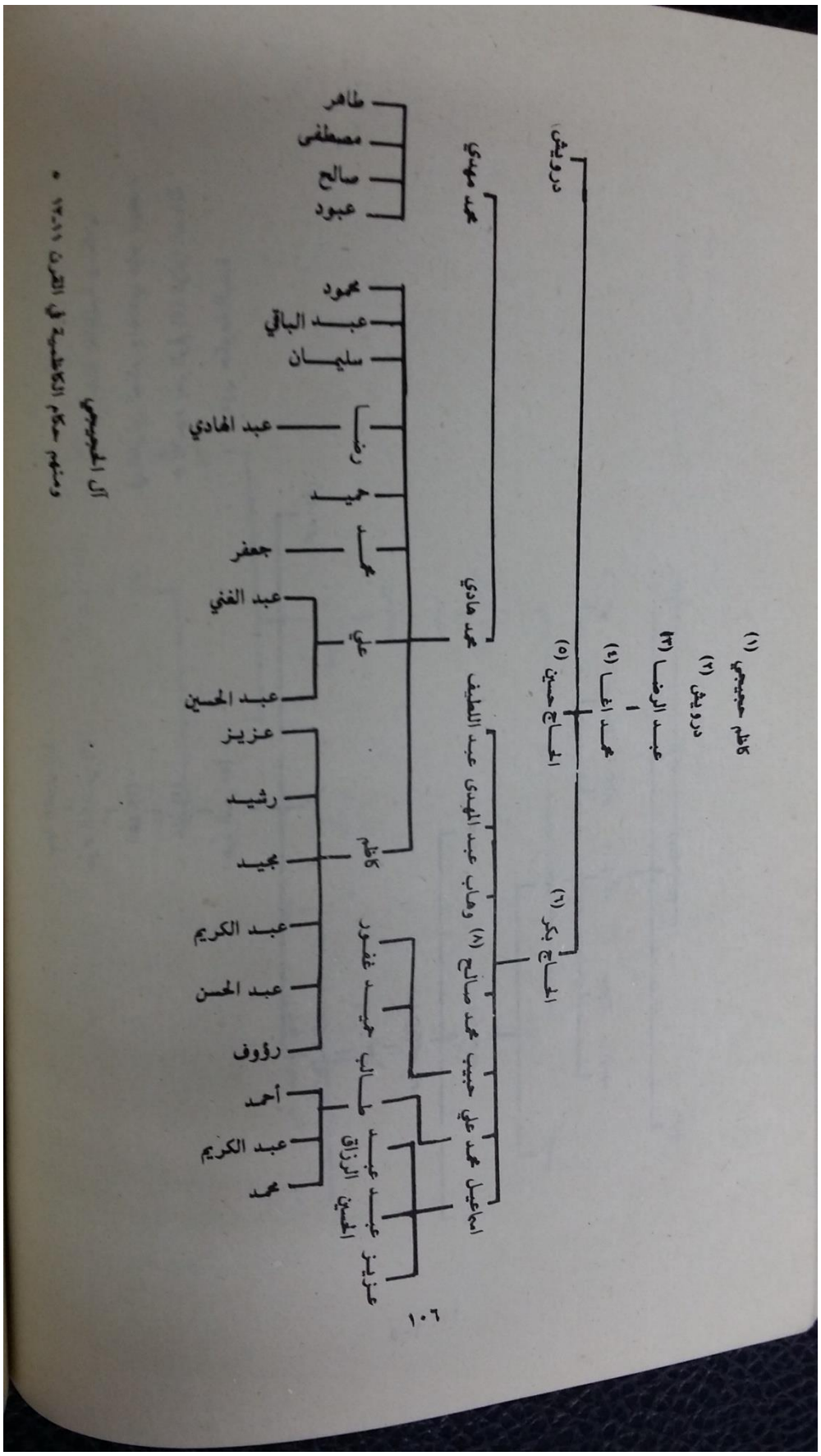
كاظم حجيجي (١)
درويش (٢)
عبد الرضا (٣)
محمد اغا (٤)
الحاج حسين (٥)
الحاج بكر (٦)
درويش
محمد مهدي
محمد هادي
محمد علي حبيب محمد صالح (٨) وهاب عبد الهدى عبد اللطيف
اسماعيل
عزيز
عبد الحسين
عبد الرزاق
طالب حميد غفور
كاظم
علي
محمد
حميد
رضا
عبد الهادي
سليمان
عبد الباقي
محمود
جعفر
عبد الغني
عبد الحسين
عزيز
رشيد
مجيد
عبد الكريم
عبد الحسن
رؤوف
أحمد
عبد الكريم
محمد
طاهر
مصطفى
صالح
عبود
١٠٦
آل الحجيجي
ومنهم حكام الكاظمية في القرن ١٢-١٣ ه

ملحق رقم (١)

المصادر:

(١) أول من لقب بهذا اللقب جدهم الأكبر الحاج كاظم جلبي ألكاظمي لأنه حج أيام صباه فدعي به تصغيرا لمفردة (حاج) . للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد حسن آل ياسين ، لمحات من تاريخ الكاظمية ،مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص ص ١٩- ٢٠.

(٢) جعفر الخليلي وحسين علي محفوظ ، موسوعة العتبات المقدسة،الجزء الثالث من قسم الكاظمين ،دار التعارف، بغداد،١٩٧٠،ص ١٣٤.

(٣) ولد عام١٦٤٢،تولى الحكم وعمره أربعة وأربعون عاما ، أغدق العطايا على جنده الذين سبق وان تمردوا عليه بعد اعتلائه عرش السلطنة عام ١٦٨٧ بهدف كسب ولائهم أليه، غير انه ما لبث قتل الكثير منهم فيما بعد، عمل على تنظيم الجيش واستطاع استرداد العديد من الأراضي التي سبق وان انتزعتها النمسا مستغلة الفوضى التي تزامنت مع استلامه السلطة ، توفى عام ١٦٩١. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد فريد بك المحامي ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، دار النفائس ، بيروت ،١٩٨١، ص ص ٣٠٥- ٣٠٦.

(٤) ألجلبي كلمة تركية الأصل وهي مشتقة من (چَلَبَ) أي الرب، وكانت - في الأساس- تعني من له علاقة بالله، أو قريب منه، لكنها صارت في العهد الملكي تعني رجل نبيل الأصل، وكانت تستعمل لقب شرف، أو تبجيل التجار الذين، وإن لم يكونوا أثرياء كانوا من أصحاب المنزلة الاجتماعية العالية، وهذا اللقب من بقايا العهد العثماني . ينظر : حنا بطاطو، العراق، الكتاب الأول،الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية في العراق، ترجمت عفيفة الرزاز، منشورات مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ،١٩٩٢، ص ٢٥٩ ؛ علي البزركان،فصول من تاريخ التربية والتعليم في العراق ذكريات ووثائق، ط٢،مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد ،١٩٩٣ ، ص٣٩.

(٥) عبد العظيم عباس نصار،بلديات العراق من العهد العثماني ١٥٣٤م – ١٩١٨م دراسة تاريخية وثائقية،المطبعة الحيدرية، إيران ، ١٣٨٥هـ - ١٤٢٧هـ ،ص ١٩٧؛ مير بصري،أعلام السياسة في العراق الحديث،ج٢، دار الحكمة، لندن،٢٠٠٤،ص٤٦.

(٦) للمزيد من التفاصيل ينظر: عماد عبد السلام رؤوف ، إدارة العراق " الأسر الحاكمة ورجال الإدارة والقضاء في العراق في القرون المتأخرة ، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد ، ١٩٩٢، ص ص ١٠٠ – ١٠٢؛ وينظر الملحق رقم (١) للاطلاع على عائلة آل ألجلبي ، المصدر نفسه ، ص ١٠٦.

(٧) الحكومة العراقية،سجل الحكومة العراقية، صدر في تموز ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٢، ص٢.

(٨) جمع كُتّاب وهي أماكن تخصصت بتعليم الصبية قراءة القران الكريم ومبادئ القراءة والكتابة وكان الناس يرسلون أبنائهم إليها ليتعلموا فيها وذلك لقلة المدارس آنذاك. للمزيد من التفاصيل ينظر: حسين مهدي قدوري، التعليم في الكتاتيب العراقية، مطبعة العمال ،بغداد،١٩٩٢، عبد الكريم العلاف، بغداد القديمة ، ط٢، الدار العربية للموسوعات،بيروت، ١٩٩٩،ص٢٤.

(٩) ساطع ألحصري،مذكراتي في العراق ١٩٢١-١٩٤١،ج١،منشورات الطليعة ، بيروت ،١٩٦٧ ، ص ٢٧١.

(١٠) حميد المطبعي،موسوعة إعلام العراق في القرن العشرين،ج ٣،دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٨،ص ص١٤٥-١٤٦.

(١١) العراق في الوثائق البريطانية سنة ١٩٣٦،ترجمة نجدة فتحي صفوة،منشورات مركز دراسات الخليج العربي،جامعة البصرة، د.ت،ص٥٤.

(١٢) مؤيد الونداوي، أعلام الشخصيات السياسية العراقية في وثائق بريطانية ١٩٣٥- ١٩٥٨،آمنة للنشر والتوزيع ،عمان،٢٠١٢،ص٢٠.

(١٣) دار الكتب والوثائق العراقية،ملفات مجلس الأعيان، تصنيف ٣٣٢١/٥١، العين الحاج عبد الحسين ألجلبي ١٩٣٣- ١٩٣٦، وثيقة ١، ص١.

(١٤) الزمان،"جريدة"،العدد ٨، ٨/آب/١٩٢٧،ص٣؛ مير بصري،المصدر السابق،ص٤٦.

(١٥) ضابط بريطاني، عمل في خدمة حكومة الهند في بلدان الخليج العربي،عُين عضواً في اللجنة الدولية المكلفة بتحديد الحدود العراقية الإيرانية نيابة عن بريطانيا، خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)

أصبح رئيساً للحكام السياسيين الملحق بالحملة العسكرية، ثم الحاكم الملكي العام في بغداد، ثم وكيلاً عن الحاكم المدني العام في العراق برسي كوكس، شارك في الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وقتل فيها. للمزيد من التفاصيل ينظر: سؤدد كاظم مهدي، آرنولد ولسن ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

(١٦) محمد المهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، مطبعة الفلاح، بغداد، ١٩٢٤،ص١٦١؛ محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ج١، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٥،ص٢٥٤.

(١٧) هو فيصل بن الشريف حسين بن علي شريف مكة، ولد في الطائف عام ١٨٨٥، نودي به ملكاً على سوريا عام ١٩٢٠، فقد عرشه أثر احتلال فرنسا لسوريا، أصبح أول ملكاً للعراق في الثالث والعشرين من آب عام ١٩٢١، توفى عام ١٩٣٣. للمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر: أمين الريحاني، فيصل الأول، مطبعة صادر، بيروت، ١٩٣٤، ص ص٢٠-٢٢٢؛ عبد المجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٣٣، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩١.

(١٨) دجلة ،"جريدة"، العدد ٧، ٢/تموز/١٩٢١،ص٢.

(١٩) أشار المؤرخ علي الوردي بان السيد جعفر عطيفة رئيس بلدية الكاظمية آنذاك، كان أكثر الذين استاءوا من تلك الزيارة لاسيما وان الأمير فيصل لم يتوجه لزيارة منزله، وقد شكى ذلك الى المس بيل التي أشارت عليه إقامة وليمة كبيرة في منزله يدعو إليها الأمير فيصل ، وقد تحقق ذلك عصر يوم الثلاثاء السادس عشر من آب عام ١٩٢١،وكل ذلك نكاية بعبد الحسين ألجلبي . ينظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٦ من عام ١٩٢٠-١٩٢٤، د.م، ١٩٧٦،ص ص ١٠٤- ١٠٥.

(٢٠) ولد في الموصل عام ١٨٨٥، واستقر في البصرة عام ١٩٠٤ بعد إكمال دراسته، وفي عام ١٩٠٨افتتح فيها مدرسة لتدريس اللغة العربية،ثم اصدر صحيفة هناك عام ١٩٠٩ اسماها (الإيقاظ)، مارس مهنة المحاماة عام ١٩١٢،توفى عام ١٩٥١. للمزيد من التفاصيل ينظر:سليمان فيضي، مذكرات سليمان فيضي من رواد النهضة العربية في العراق، ط٤،مطبعة الأديب البغدادية،بغداد،٢٠٠٠،ص ص ١٨-٢٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ص ٣٠٣- ٣٠٥.

(٢٢) جاء هذا الوصف على لسان الوزير محمد فاضل الجمالي. للمزيد من التفاصيل ينظر: مير بصري، المصدر السابق، ص٤٧.

(٢٣) عملة هندية أدخلتها بريطانيا للعراق بعد احتلالها له عام ١٩١٤ وذلك لسد نفقات جيوشها،وكانت تحتوي على نسبة عالية من الفضة إذ بلغت حوالي(٠٩١٦)غم،وهذا جعلها مقبولة لدى المتعاملين بها في البصرة وبغداد ،واستمر التعامل بها حتى ظهور العملة العراقية الورقية (الدينار) عام ١٩٣٢. للمزيد من التفاصيل ينظر: سعد كاظم حسن، تاريخ النقود العراقية ١٩٢١-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية- ابن رشد- ، جامعة بغداد، ١٩٩٨.

(٢٤) دجلة ، العدد ٧٤، ٢٣/أيلول/١٩٢١،ص ٣.

(٢٥) دار الكتب والوثائق،ملفات وزارةالداخلية،تصنيف٣٢٠٥٠/١٣٧٣،بلديات،أمانةالعاصمة،وثيقة١٠٨،ص ١٢٠.

(٢٦) تأسس في بغداد عام ١٩٢٢،ضم نخبة من الطبقة المثقفة وطبقة التجار ورجال الدين، وكان يهدف إلى المحافظة على استقلال العراق التام، وإسناد حكومته الملكية، والنهوض بالعراق إلى مصاف الأمم الراقية. للمزيد من التفاصيل ينظر: فاروق صالح العمر،الأحزاب السياسية في العراق ١٩٢١- ١٩٣٢،مطبعة الإرشاد،بغداد،١٩٧٨،ص ص ٦٦- ٧١؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية،مركز الأبجدية،بيروت،١٩٨٠،ص ص ٣١- ٤٤.

(٢٧) للمزيد عن دوره الإداري في الوزارة ينظر: فلاح حسن كزار عباس، وزارة المعارف العراقية ١٩٢٠-١٩٥٨ (دراسة تأريخيه)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانية، جامعة بغداد،٢٠١٦.

(٢٨)ولد في الناصرية عام ١٨٧٩، درس في استانبول وتخرج من المدرسة الحربية عام ١٩٠٥، انضم الى جمعية الإتحاد والترقي العثمانية عام ١٩٠٨، عاد إلى العراق عام ١٩٢١، تولى عدة وزارات فضلاً عن ترأسه

الحكومة أكثر من مرة، انتحر عام ١٩٢٩. للمزيد من التفاصيل عن حياته ودوره السياسي ينظر: لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تأريخ العراق السياسي المعاصر،ط٢،دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠.

(٢٩) للمزيد عن تلك الأعمال ينظر: زينة مسلم درويش ، وزارة المواصلات والأشغال (١٩٢٠- ١٩٣٩) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية (ابن رشد) للعلوم الإنسانية ، جامعة بغداد،٢٠١٢.ص ص ٦٨-٧٠.

(٣٠) المفيد،"جريدة"،العدد،٤٤١٢٧ /تموز/١٩٢٥، ص٢؛ العراق، "جريدة"،العدد٥٨٩، ٢٧/تموز/١٩٢٥، ص٣.

(٣١) ولد في مدينة (لحج) اليمنية عام ١٨٨٢ من أصل سوري، ثم انتقل مع عائلته الى استانبول حيث درس هناك وتخرج فيها عام ١٩٠٠، عيَّن مدرساً في إحدى مدارسها، عاد الى سوريا بعد انفكاك الأخيرة عن الدولة العثمانية عام ١٩١٨، فعُيَّن وزيراً لمعارفها، ثم عاد الى استانبول عام ١٩٢٠، وفي عام ١٩٢٢ سافر إلى العراق بناءاً على رغبة الملك فيصل الأول، فشغل عدة وظائف إدارية وتدريسية فيه، توفى عام ١٩٦٨.للمزيد من التفاصيل ينظر: نجدة فتحي صفوة، خواطر وأحاديث في التأريخ، بغداد، ١٩٨٣، ص ص١٥٩-١٧٠.

(٣٢) ساطع ألحصري،المصدر السابق، ص ص٢٧٦- ٢٧٧.

(٣٣) ولد في بغداد عام ١٨٨٥، أكمل دراسته العسكرية في استانبول عام ١٩٠٤، ساهم في عدة معارك ضمن الجيش العثماني السادس، اشترك في حروب البلقان، في عام ١٩١٣ عُيّن مدرساً في مدرسة الضباط بسوريا، شارك في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، عُيّن أول وزير للدفاع في المملكة العراقية عام ١٩٢١، شغل عدة مناصب وزارية فضلاً عن توليه منصب رئاسة الوزراء أكثر من مرة. اغتيل عام ١٩٣٦. للمزيد من التفاصيل ينظر: علاء جاسم محمد، جعفر العسكري ودوره السياسي والعسكري في تاريخ العراق حتى عام ١٩٣٦، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨٧؛ جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري، تحقيق وتقديم نجدة فتحي صفوة، دار اللام، لندن، ١٩٨٨.

(٣٤) دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي،تصنيف ٣١١/١٩٤، تشكيل واستقالة الوزارات ١٩٢٦-١٩٢٧، وثيقة ٤١،ص ٦٩.

(٣٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ط٧،دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،١٩٨٨، ص٨٧.

(٣٦) استحدثت وزارة الزراعة والري بموجب القانون رقم (٤٠) لعام ١٩٢٧، حيث نصت المادة الثانية منه على فصل دوائر الري والمساحة والأملاك الأميرية والبيطرة من الوزارات المرتبطة بها، وإلحاقها بالوزارة المستحدثة . للمزيد من التفاصيل عن نظام تشكيل الوزارة ينظر: دار الكتب والوثائق ، وزارة المالية ، تصنيف ٨٤/ ٣٢١١٠، تشكيل وزارة الري والزراعة ١٩٢٦/١٢/١٠- ١٩٣٠/١/١٤، وثيقة ١ -٥٢ ، ص ص ١- ٥٠ ؛ مجموعة القوانين والأنظمة الصادرة خلال سنة ١٩٢٧، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٢٧، ص ١١٣.

(٣٧) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، المصدر السابق ،ص ٩١.

(٣٨) ولد في بغداد عام ١٨٨٨، وفي عام ١٨٩٩ دخل المدرسة الإعدادية العسكرية وتخرج فيها عام ١٩٠٢، ثم غادر إلى استانبول وأكمل هناك تعليمه العسكري، ساهم في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، عاد للعراق عام ١٩٢١، وشغل عدة مناصب وزارية فضلاً عن ترأسه الحكومة لأربعة عشرة مرة، قتل عام ١٩٥٨. للمزيد من التفاصيل عن حياته ودوره السياسي ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٢، شركة التايمز للطبع، بغداد، ١٩٨٧؛ سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥، مكتبة اليقضة العربية، بغداد، ١٩٨٨.

(٣٩) البلاد ،"جريدة"، العدد ١١٣، ٢٤/آذار/١٩٣٠، ص٢.

(٤٠) للمزيد من التفاصيل عن إلغاء الوزارة ينظر: دار الكتب والوثائق ، ملفات البلاط الملكي، تصنيف٣١١/ ١٩٢٠ التعيينات والتشكيلات ١٩٢٧/٦/٤- ١٩٣١/١/١٨؛ عبد الرزاق الحسني، تأريخ العراق السياسي الحديث، ج٣ ، ط٧، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٠٨،ص ٩٠.

(٤١) الحكومة العراقية، محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٠،الجلسة التاسعة عشرة ،٢٤/ كانون الأول/ ١٩٣٠،مطبعة جريدة الوقائع العراقية ،ص ص٢٢٨-٢٣٢.

(٤٢) المصدر نفسه ، الجلسة الحادية والعشرون، ١/ كانون الثاني/ ١٩٣١،ص ص٢٥٣-٢٥٥.

(٤٣) ولد في الرياض عام ١٨٧٦،خاض عدة معارك ضد ابن الرشيد حاكم الرياض آنذاك من اجل السيطرة عليها، وتحقق له ذلك أواخر عام ١٩٠٢، كما استطاع بسط سيطرته على منطقة الإحساء عام ١٩١٣،بعدها ازدادت أطماعه في المنطقة فحاول اقتطاع أجزاء من أراضي العراق الغربية تمهيدا لضمها لنفوذه، توفى عام ١٩٥٣. للمزيد من التفاصيل عن حياته ينظر: الموسوعة العربية العالمية، المجلد١٦، ط٢،مؤسسة أعمال الموسوعة للتوزيع والنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،ص ص٩٩-١٠٢.

(٤٤) ولد في مدينة الكاظمية عام ١٨٦١من أسرة متفقهة بالعلوم الدينية، ثم انتقل إلى مدينة النجف لغرض مواصلة دراسته الدينية حتى أصبح من كبار علماء الدين آنذاك،وكان من اشد المعارضين للاحتلال البريطاني للعراق، واصدر عدة فتاوى لمناهضته،لقب بالكبير تمييزا له عن ولده الذي حمل الاسم ذاته، توفى عام ١٩٢٥. للمزيد من التفاصيل ينظر: صباح مهدي رميض، ديالى سيرة أعلام ومسيرة أحداث (دراسات معاصرة)، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ،بغداد، ٢٠١٠، ص٨١.

(٤٥) عقد المؤتمر خلال الفترة ١٣- ١٩ نيسان عام ١٩٢٢، وذلك اثر تعرض العراق إلى غزوات وهجمات ، من القبائل الوهابية النجدية التي عاثت في فيه وأبنائه فساداً وقتلاً وتدميراً لاسيما تلك التي شنتها منذ مطلع عام ١٩٢٢، وقد عجزت القوات البريطانية والحكومة العراقية عن التصدي لها . للمزيد من التفاصيل ينظر: صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية- السعودية ١٩٢٠-١٩٣١ دراسة في العلاقات السياسية، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، ١٩٧٥.

(٤٦) علي الوردي ، المصدر السابق ، ص ص ١٤١-١٤٢.

(٤٧) ولد في بغداد عام ١٨٤٥، درس العلوم الدينية ، وكان له مجلس علمي يعقد في الحضرة الكيلانية يومياً، عرف بميوله للدولة العثمانية، شكل ثلاث حكومات متتالية، الأولى بعد تتويج الأمير فيصل بن الحسين ملكاً للعراق في آب ١٩٢١، والثانية شكلها في الثلاثون من أيلول عام ١٩٢٢، توفى عام ١٩٢٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: رجاء حسين حسني الخطاب، عبد الرحمن النقيب "حياته الخاصة وآرائه السياسية وعلاقته بمعاصريه"، المؤسسة العربية للنشر، بغداد، ١٩٨٤؛ حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب السياسية العراقية، مؤسسة المعارف للمطبوعات، لبنان، ٢٠٠٧، ص ص٥٥٨-٥٥٩.

(٤٨) علي الوردي ، المصدر السابق ،ص ١٧٥.

(٤٩) ولد في الحجاز عام ١٨٥٤،في عام ١٩٠٩ أصبح شريفا لمكة وأميرا للحجاز، وفي عام ١٩١٦ أعلن الثورة ضد العثمانيين بهدف الحصول على استقلال البلاد العربية، توفى عام ١٩٣١. سعدي يونس زاير السوداني، الحزب الحر العراقي ١٩٢٢-١٩٢٣ دراسة تاريخية،مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي،بغداد،٢٠٠٩،ص٩.

(٥٠) العراق ، " جريدة"، العددين ١١٣٧، ١١٥٢، في ٨ ، ٢٥/شباط/ ١٩٢٤، ص٢.

(٥١) الحكومة العراقية ،محاضر جلسات مجلس النواب، المصدر السابق، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥،الجلسة الأولى ، ١٦/تموز/١٩٢٥، ملحق الوقائع العراقية،"جريدة" ، السنة الثالثة ، العدد ٣٢٠، ٢٣/ ١٩٢٥، ص ٧٤؛ المفيد ، العدد ٤٠٧، ٩/حزيران/١٩٢٥،ص ٢.

(٥٢) يورد المؤرخ عبد الرزاق الحسني خطأ بان الجلسة انفضت يوم ٢٨/كانون الثاني/١٩٢٨. ينظر: عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ،ج ١٠، المصدر السابق ،ص ٢٨٩ ؛ الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ،الدورة الانتخابية الأولى، اجتماع سنة ١٩٢٧، الجلسة الثالثة عشرة ، ١٩/ كانون الثاني/١٩٢٨، ص١٢٦.

(٥٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ،الدورة الانتخابية الأولى ،الاجتماع الاعتيادي الأول ، الجلستين الرابعة والخامسة ، ٢٣و ٢٧/تموز/١٩٢٥،ملحق الوقائع العراقية ،العددين ٣٢٣ و ٣٢٨، في ٤، ١٣/آب/١٩٢٥،ص ص ١-٩.

(٥٤) المصدر نفسه ، الجلسة الحادية عشرة ،١٠/آب/١٩٢٥، ملحق الوقائع العراقية ، العدد ٣٣٢، ٢٣/آب/ ١٩٢٥،ص ص١-٥. وللمزيد من التفاصيل عن مواقف مجلس النواب من السياسة التعليمية في تلك الفترة ينظر: حيدر غانم عبد الحسن ، موقف المجلس النيابي العراقي من حركة التعليم في العراق ١٩٢٥ـ١٩٣٩ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، ٢٠١١.

(٥٥) للمزيد من التفاصيل عن المعاهدة وتعديلاتها ينظر: فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢-١٩٤٨، منشورات وزارة الإعلام ،بغداد، ١٩٧٧،ص ص٢٧-٢١٧.

(٥٦) الحكومة العراقية ، محاضر جلسات مجلس النواب ،الدورة الانتخابية الأولى، المصدر السابق، اجتماع ١٩٢٥، الجلسة الثانية عشرة ،ملحق الوقائع العراقية ، العدد ٣٩٨، ٤/ شباط/ ١٩٢٦، ص ص ٨- ١٢.

(٥٧) المصدر نفسه ،الجلسة الثالثة عشرة ،ملحق الوقائع العراقية ،العدد ٤٠٣، ١٨/شباط/١٩٢٦، ص ص ٢-٦ ؛ وعن القانون ينظر: الوقائع العراقية ، العدد ٤٠٤، ٢١/شباط/١٩٢٦، ص٢.

(٥٨) المصدر نفسه ، اجتماع ١٩٢٦، الجلسة الخامسة عشرة ، ٢٨/ كانون الثاني / ١٩٢٦، ملحق الوقائع العراقية، العدد ٤٠٦، ٢٥/شباط/١٩٢٦، ص ص ١-٥ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة السادسة عشرة ، ١/ شباط/ ١٩٢٦، ملحق الوقائع العراقية ،العدد ٤٠٨، ٢/آذار/ ١٩٢٦، ص ص ١- ٨ .

(٥٩) المصدر نفسه ، الجلسة السابعة عشرة ، ٤/شباط/ ١٩٢٦، ملحق الوقائع العراقية ،العدد ٤٠٩، ٤/ آذار /١٩٢٦، ص ص٧- ١٨ .

(٦٠) المصدر نفسه ،الجلسة السادسة ، ١٧/تشرين الثاني /١٩٢٦، ملحق الوقائع العراقية ،العدد ٤٨٨، ٢٩ / تشرين الأول/ ١٩٢٦، ص ص ١٤- ٢٠ ؛ المصدر نفسه ، الجلسة السابعة ، ٢٩/تشرين الثاني/ ١٩٢٦ ، ملحق الوقائع العراقية ،المصدر نفسه ،ص ص٢١- ٣٦ .

(٦١)الحكومة العراقية ،محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الأولى ، اجتماع سنة ١٩٢٧- ١٩٢٨، الجلسة السابعة ، ٢٩/ كانون الأول/ ١٩٢٧، مطبعة دار السلام ، بغداد ،د.ت ،ص ص ٦٥- ٧٢ .

(٦٢) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة ، ٢/كانون الثاني/ ١٩٢٨،ص ص ٧٤- ٧٨ .

(٦٣)عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١٠،المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .

(٦٤) هي أجزاء من العملة الهندية المعروفة باسم (الروبية) ،وكل واحدة منها تساوي (١٦) آنة، وتعادل (٧٥) فلساً، وتنقسم إلى (١٦) آنة (عانه)، وكل آنة تساوي (٤) فلوس بالعملة العراقية الورقية. ينظر: عباس العزاوي ، تاريخ النقود العراقية ، شركة التجارة والطباعة(ذ.م.م) الصالحية ، بغداد، ١٩٨٥، ص ص ١٧٩- ١٨٠ .

(٦٥) الحكومة العراقية ،محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، اجتماع سنة ١٩٢٨غير الاعتيادي ، الجلسة الثامنة ، ١٤/ حزيران/ ١٩٢٨، مطبعة دار السلام ، بغداد، ١٩٢٨، ص ص ١١- ١٢٤ .

(٦٦) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة ، ١٨/حزيران/ ١٩٢٨، ص ص ١٣٧- ١٤٢ .

(٦٧) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة عشرة ، ١٩/ تموز/ ١٩٢٨، ص ص ٤٤١- ٤٥٦ .

(٦٨) المصدر نفسه، الجلسة السابعة والعشرون ، ١٦/آب/ ١٩٢٨، ص ص ٥٩٨- ٦١٠.

(٦٩) المصدر نفسه، الجلسة التاسعة والأربعون ، ٢٥/ايلول/ ١٩٢٨، ص ص ١٠٩٣- ١١٠٧.

(٧٠) المصدر نفسه، الجلسة الأولى، الأول /تشرين الثاني/ ١٩٢٨، ص ص ٣- ٤ .

(٧١) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة ، ١٠/كانون الثاني/ ١٩٢٩، ص ص ٥٤- ٥٥ .

(٧٢) المصدر نفسه، الجلسة العاشرة ، ١٧/كانون الثاني/ ١٩٢٩، ص ص ٧٩- ٨٠ .

(٧٣) نشأت المشكلة بشأن الأراضي في لواء المنتفك ، اذ سبق وان سلمت الحكومة العثمانية سندات تمليكها لآل السعدون ، وقد عد ت بعض العشائر والفلاحين والمغارسين فيها ذلك اغتصابا للأراضي التابعة للحكومة لذا قامت بمهاجمتها . للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، الجلسة الثانية عشرة ، ٢٤/كانون الثاني/ ١٩٢٩، ص ص ١٠٢- ١١٠ .

(٧٤) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة عشرة ، ٢١/شباط/ ١٩٢٩، ص ١٩٢ .

(٧٥) المصدر نفسه، الجلسة العشرون ، ٢٨/شباط/ ١٩٢٩، ص ص ٢١٩- ٢٣١ .

(٧٦) الحكومة العراقية ،محاضرمجلس النواب،الدورة الانتخابية الثالثة،الاجتماع الاعتيادي الأول،اجتماع ١٩٣٠، الجلسة الرابعة، ٩/ تشرين الثاني/ ١٩٣٠، مطبعة جريدة الوقائع العراقية ، بغداد، د.ت،ص ص ٤٢-٤٥ .

(٧٧) المصدر نفسه ، الجلسة السابعة ، ١٦/ تشرين الأول/ ١٩٣٠، ص ص ٥٧- ٩٣ ؛ وللمزيد من التفاصيل عن المعاهدة ينظر: فاروق صالح العمر ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٣- ٣٠٧ .

(٧٨) المصدر نفسه ، الجلسة الخامسة عشرة ، ١١/ كانون الأول/ ١٩٣٠، ص ١٧٨ .

(٧٩) المصدر نفسه ، الجلسة الثامنة عشرة ، ٢٢/ كانون الثاني/ ١٩٣١، ص ص ٢١٠- ٢١١ .

(٨٠) المصدر نفسه ، الجلسة العشرون ، ٢٩/ كانون الثاني/ ١٩٣١، ص ص ٢٢٧- ٢٣٠ .

(٨١) المصدر نفسه ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣١ ، الجلسة الرابعة المشتركة ، ٣/ آيار/ ١٩٣١، ص ص ٩٥- ١٠٤ .

(٨٢) الحكومة العراقية ،محاضر جلسات مجلس النواب، ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٢٥،الجلسة الأولى ، المصدر السابق، الجلستين السابعة والثانية عشرة ، في ٣١/ كانون الأول /١٩٢٥، و ١٨/ كانون الثاني / ١٩٢٦، ملحق الوقائع العراقية ، العددين ٣٩١ و ٣٩٨ في ١٩/كانون الثاني و٤/شباط /١٩٢٦،ص ص ٤-٩؛ ١١-١٢.

(٨٣) الحكومة العراقية ،محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الأول ، اجتماع ١٩٣٠، الجلسة السابعة ، ١٦/ تشرين الثاني/ ١٩٣٠، المصدر السابق، ص ص ٥٧، ٩٣-٩٤.

(٨٤) منحت الدولة العثمانية (شركة النفط التركية) موافقة أولية في ٢٨/ حزيران/ ١٩١٤ للتنقيب عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد، غير إن اندلاع الحرب العالمية الأولى في ذلك العام حال دون تطبيقه، وبعد انتهاء الحرب فاتح أصحاب الشركة الحكومة العراقية لمنحهم الامتياز السابق ، وفي ١٤/آذار/ وافقت الأخيرة للشركة على التنقيب واستثمار النفط في معظم الأراضي العراقية ، فضلا عن دخول شركات أجنبية أخرى للحصول على رخص للتنقيب أيضا وعقد اتفاقيات مماثلة. للمزيد من التفاصيل عن تلك الاتفاقيات ينظر : نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتياز النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢،بغداد ، ١٩٨٠.

(٨٥) الحكومة العراقية ،محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ، الجلستين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة ، ١٦و١٩/ تموز/ ١٩٢٨، المصدر السابق، ص ص ٤٢٠-٤٥٧.

(٨٦) للاطلاع على تفاصيل الخطاب ينظر: الحكومة العراقية ،محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣٠، الجلسة الأولى المشتركة لمجلس الأمة ،الأول/ تشرين الثاني/١٩٣٠، المصدر السابق ،ص ٣.

(٨٧) المصدر نفسه ، الجلسة السادسة والستين .١٧/ آيار/١٩٣١،ص ص١٠٠٢-١٠١٢.

(٨٨) المصدر نفسه ، الجلسة الرابعة والخمسين ، ١٤آيار/ ١٩٣٢، ص ص ٥٧٢-٥٧٣.

(٨٩) المصدر نفسه ، ص ص ٥٨٦-٥٨٧.

(٩٠) النائب هو عبد المجيد علاوي نائب الديوانية .للمزيد من التفاصيل ينظر: الحكومة العراقية ،محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثانية ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ ،الجلستين الرابعة عشرة والثامنة عشرة ، في ٤ و٢١/ شباط/ ١٩٢٩/ ، ص ص ١٢٢- ١٣٦؛ ١٨٢ - ١٩١.

(٩١) الحكومة العراقية ،محاضر مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة ١٩٣١، الجلسة الخامسة، ٣١/ آيار/١٩٣١، مطبعة الحكومة ،بغداد، ص ص ٥٥- ٨٦.

(٩٢) دار الكتب والوثائق العراقية ،ملفات مجلس الأعيان، تصنيف ٣٣٢١/٥١، المصدر السابق ، وثيقة ٤٥ ، ص ٤٥ .

(٩٣) دار الكتب والوثائق العراقية ،الأرشيف الوطني العراقي ، المكتبة الوثائقية ، مجلس الأعيان ، مجلد ٢٠، الاجتماع الاعتيادي التاسع ، الأول /تشرين الثاني/ ١٩٣٣- ٢٩ /نيسان/ ١٩٣٤،مطبعة الحكومة ، بغداد ، د.ت ، ص ص ١، ٢٦٠.

(٩٤) المصدر نفسه ، محضر الجلسة الثالثة ، ١٣/ كانون الأول/ ١٩٣٣، ص ١٠ .

(٩٥) المصدر نفسه ، محضر الجلسة العاشرة ، ٢٠/ شباط /١٩٣٤ ، ص ١٠٢ .
(٩٦) تعنى اللجنة الأولى بمتابعة ودراسة ومناقشة اللوائح المالية لاسيما لوائح ميزانية الدولة العامة، وأبواب الصرف فيها،بينما تعنى اللجنة الثانية بدراسة العرائض المقدمة للمجلس وإجراء اللازم بشأنها. للمزيد من التفاصيل ينظر : المصدر نفسه ، محضر الجلسة الثالثة، ص ١١ .
(٩٧) المصدر نفسه ، محضر الجلسة الرابعة ، الأول /كانون الثاني / ١٩٣٤ ، ص ص ١٣ – ١٩ .
(٩٨) المصدر نفسه ، محضر الجلسة السادسة ،٨٢ / كانون الثاني /١٩٣٤ ، ص ص ٢٠- ٤٠ .
(٩٩) المصدر نفسه ، محضر الجلسة السابعة ، ٥ / شباط / ١٩٣٤ ، ص ص ٢٣- ٦٠ .
(١٠٠) المصدر نفسه ، محضر الجلسة الخامسة عشرة ، ٢١ / نيسان / ١٩٣ ، ص ص ١٨٦ – ٢٠٠ .
(١٠١) المصدر نفسه،محضر الجلسة السابعة عشرة / ٢٦ / نيسان /١٩٣٤ ، ص ص ٢٥٠- ٢٥١ .
(١٠٢) دار الكتب والوثائق ، الأرشيف الوطني العراقي ، المكتبة الوثائقية ، مجلس الأعيان ،خلاصة أعمال اللجان ، الاجتماع الاعتيادي التاسع ٩/تشرين الثاني/١٩٣٣ – ٢٩/ نيسان/ ١٩٣٤ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، د.ت ، ص ص١- ٦.
(١٠٣) للمزيد من التفاصيل عن تلك العرائض ينظر: المصدر نفسه ، ص ص ٣٥ – ٣٨.
(١٠٤) الحكومة العراقية ،محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ،مطبعة الحكومة ، بغداد ،د.ت ،ص ص ١، ٩٠ .
(١٠٥) المصدر نفسه ، ص ٣ .
(١٠٦) ولد في الموصل عام ١٨٨٦، درس في الكلية العسكرية باستانبول، وتخرج فيها عام ١٩٠٦، ألتحق بالشريف حسين بن علي في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، تقلد عدة مناصب وزارية في الدولة العراقية، فضلاً عن ترأسه الحكومة ثلاث مرات، انتخب عضواً في المجلس النيابي ثلاث مرات، وترأس مجلس النواب عام ١٩٣٥، توفى عام ١٩٦٩. للمزيد من التفاصيل ينظر: جمعه فرحان عليوي ساجت الخفاجي، علي جودت الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية – ابن رشد- ، جامعة بغداد، ١٩٩٧.
(١٠٧)خالد احمد الجوال ، موسوعة أعلام كبار ساسة العراق الملكي (من ١٩٢٠- ١٩٥٨) ،ج ١، وزارة الثقافة العراقية ،بغداد ،٢٠١٣، ص ٥٠٥ .
(١٠٨) ولد في الموصل عام ١٨٩٠، تخرج ضابطاً صنف المدفعية، شارك مع الجيش العثماني بعدة حروب، وشارك في الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦، عُيّن مستشاراً عسكرياً للأمير فيصل بن الحسين في دمشق، عاد للعراق عام ١٩٢١، تقلد عدة وظائف إدارية و وزارية، فضلاً عن ترأسه مجلس الوزراء أكثر من مرة، توفى عام ١٩٥٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: طارق يونس عزيز السراج، جميل المدفعي ودوره في السياسة العراقية ١٨٩٠-١٩٨٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩١.
(١٠٩) دار الكتب والوثائق،ملفات البلاط الملكي، تصنيف٣١١/١٩٧، تشكيل واستقالة الوزارات،وثيقة٣، ص ٤

.
(١١٠) الحكومة العراقية ،محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ ،المصدر السابق ، محضر الجلسة الثانية ، ١٣/ آب/ ١٩٣٥ ،ص ص ٤- ٥ .
(١١١) المصدر نفسه ، محضر الجلسة الرابعة ، ٢١ /آب/ ١٩٣٥ ،ص ص ١٥ – ٢٤ .
(١١٢) المصدر نفسه ، الجلسات الخامسة والسابعة والتاسعة، في ٢٦/آب/١٩٣٥و ٣ ، ٩/ أيلول / ١٩٣٥، ص ص ٢٤- ٨٥ .
(١١٣) الحكومة العراقية ،أعمال اللجان ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، ٨/ آب/ ١٩٣٥ – ٣٠/ تشرين الأول / ١٩٣٥ ،مطبعة الحكومة ، بغداد ،د.ت ،ص ص ١- ٣ .
(١١٤) المصدر نفسه ، ص ٣.
(١١٥)الحكومة العراقية ،محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥- ١٩٣٦ ، محضر الجلسة المشتركة ، ٢/ تشرين الثاني / ١٩٣٥ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ،د.ت ،ص ص ١- ٣؛ المصدر نفسه ، محضر الجلسة المشتركة ،١٥ /نيسان /١٩٣٦ ، ص ص ٣٥٥- ٣٧٠ .

(١١٦) الحكومة العراقية ، سكرتارية مجلس الأعيان ، خلاصة أعمال اللجان ، الاجتماع الاعتيادي الحادي عشر، ٢ / تشرين الثاني /١٩٣٥ – ١٥/ نيسان / ١٩٣٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٣٧، ص ٧٤.
(١١٧) الحكومة العراقية ،محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥- ١٩٣٦ ، المصدر السابق، محضر الجلسة الثانية عشرة ، ٢٩/شباط/ ١٩٣٦، ص ص ١٣٤- ١٤٠ .
(١١٨) المصدر نفسه ، محضر الجلسة الحادية والعشرون ،١٢/ نيسان/١٩٣٦، ص ص ٣٠٢- ٣١٤ .
(١١٩) لوحظ رغم غيابه ورود اسمه ضمن الموافقين على تصديق بعض اللوائح القانونية في الجلسة الثانية والعشرون واعتقد إن ذلك خطاءا طباعيا . ينظر: المصدر نفسه، محضر الجلستين الثانية والعشرون والثالثة والعشرون ، في ١٣ و١٤ /نيسان /١٩٣٦، ص ص ٣١٥- ٣٣٣ .
(١٢٠) المصدر نفسه ، محضر الجلسة المشتركة ، ١٥/ نيسان/ ١٩٣٦، ص ص ٣٥٥- ٣٧٠ .
(١٢١) دار الكتب والوثائق العراقية ،ملفات مجلس الأعيان، تصنيف ٣٣٢١/٥١، المصدر السابق ، وثيقة ١-٢ ، ص ص ١-٢ .
(١٢٢) للمزيد من التفاصيل ينظر : سكرتارية مجلس الأعيان ، خلاصة أعمال اللجان ، الاجتماع الاعتيادي الحادي عشر، ٢ / تشرين الثاني/ ١٩٣٥ – ١٥/ نيسان/١٩٣٦ ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٩٣٧، ص ص ٤ -٥٢ .
(١٢٣) للمزيد من التفاصيل حول تلك اللوائح ينظر: المصدر نفسه ،ص ص ٥٢- ٦٤ .
(١٢٤) للمزيد من التفاصيل ينظر :المصدر نفسه ، ص ص ٧٠ -٧٣ .
(١٢٥) فاز في العضوية كلا من العين عزرا مناحييم دانيال كنائب أول بعد حصوله على سبعة أصوات، والعين احمد عثمان نائبا ثان بعد حصوله على ستة أصوات . ينظر:الحكومة العراقية ، محاضر مجلس الأعيان ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧، محضر الجلسة المشتركة ، ٢٧/ شباط/ ١٩٣٧ ، مطبعة الحكومة ، بغداد، ١٩٣٧ ، ص ص١-٣ .
(١٢٦) المصدر نفسه ، محضر الجلسة السادسة عشرة، ٢٦/ حزيران/ ١٩٣٧ ، ص ص ١٣٧- ١٥٤ .
(١٢٧) المصدر نفسه ، محضر الجلسة الرابعة ، ٣٠/ آذار/ ١٩٣٧، ص ١٨ .
(١٢٨) الحكومة العراقية ، سكرتارية مجلس الأعيان ، تقرير أعمال اللجان ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٧ ، ٢٧/ شباط/ ١٩٣٧ – ٢٦/ حزيران/ ١٩٣٧، ص ص ١-٢ .
(١٢٩) المصدر نفسه ، ص ٤ .
(١٣٠) للاطلاع على تلك اللوائح القانونية ينظر: المصدر نفسه ، ص ص ٤- ٢٥ .
(١٣١) للاطلاع على تلك اللوائح والرسوم ينظر: المصدر نفسه ، ص ص ٢٦- ٣٦ .